مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٣٩٤

المعقودة يوم الأربعاء
٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤
الساعة ٢٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد الخصيبي	(عمان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد بيزيمانا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	فرنسا	السيد لدسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية اليمن

تقرير الأمين العام عن الحالة في اليمن (S/1994/764)

94-85903

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ٢٠/٢٥.

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية اليمن

تقرير الأمين العام عن الحالة في اليمن (S/1994/764)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل اليمن يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بعد موافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد الارياني (اليمن) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في اليمن، الوارد في الوثيقة S/1994/764. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/772، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين التاليتين: S/1994/761 و S/1994/762، وهما رسالتان مؤرختان ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، موجهتان إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1994/763، وهي رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه في الوثيقة S/1994/772. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار الآن للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ٩٣١ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الحرب الأهلية التي ألمت بشعب اليمن منذ عدة أسابيع تؤدي الى قيام حالة إنسانية مثيرة للقلق بشكل متزايد، وتعرض للخطر وحدة جمهورية اليمن. كما أن القتال المستمر يؤدي الى وقوع مزيد من الخسائر في الأرواح وتدمير الهياكل الأساسية. وتزداد الحياة اليومية لسكان عدن خطورة وصعوبة. وهناك كارثة إنسانية تتفاقم بتلك المدينة.

وقد ناشد مجلس الأمن بالفعل الطرفين لوقف القتال والدخول في حوار سياسي يمكنهما من تسوية خلافاتهما. وقد طلبنا من الأمين العام أن يسعى جاهدا الى معرفة الحقائق بغية تشجيع التوصل الى حل عاجل. ويود وفدي أن يعرب عن تأييده القاطع للجهود المبذولة من قبل الأمين العام ومبعوثه الخاص السيد الأخضر الإبراهيمي منذ ١ حزيران/يونيه.

إن الوقف الفوري للقتال وإنشاء آلية لرصد وقف إطلاق النار أولويتان حتميتان، وقد سبق لحكومتي أن أعلنت ذلك بلا أدنى لبس لحكومة اليمن ولأولئك الذين يسعون الى الانفصال على حد سواء. فذلك شرط

مسبق لا غنى عنه لاستئناف الحوار السياسي. وقد أبلغت حكومتي الأمين العام والسلطات في اليمن أن مشاركة فرنسا في آلية الرصد يمكن النظر فيها بشكل إيجابي بشرط أن يوافق الطرفان على تلك الآلية، وأن توضع تلك الآلية تحت رعاية الأمم المتحدة، وأن يلتزما باحترام وقف إطلاق النار على الدوام بروح من حسن النية.

لقد أكد مجلس الأمن، باتخاذه هذا القرار الجديد، أنه عاقد العزم على المساهمة في إيجاد تسوية سلمية لنزاع يطلق العنان لكارثة إنسانية ويهز أسس الأمن الإقليمي. لهذا السبب، يشدد المجلس على الوقف الفوري للعمليات العسكرية، وعلى وجه الخصوص قصف عدن، وتوزيع المساعدات التي تمس حاجة السكان إليها.

ويؤكد وفدي أن مجلس الأمن قد حاول احترام حرية الأمين العام والطرفين في التصرف، وذلك بتوخيه أقصى قدر ممكن من الوضوح في تحديد آلية رصد وقف إطلاق النار التي توصل اليها. وبشأن هذه النقطة، يحدد المجلس نفسه بتمديد ولاية الأمين العام ومبعوثه الخاص والطلب إليهما بتحديد آلية موثوق بها بالاتفاق مع الطرفين. وبناء على ذلك، ستكون تلك الآلية تحت رعاية الأمم المتحدة، إلا أنه متروك للأمين العام، وبالاتفاق مع الطرفين المعنيين، أن يختار المعالم الملموسة لهذا المبدأ العام للغاية.

إن الأمين العام ومبعوثه الخاص مطالبان أيضا بتيسير استئناف الحوار السياسي في اليمن. وفي واقع الأمر يعتقد وفدي أنه ما من حل عسكري لهذه الأزمة. وشعب اليمن هو الذي يستطيع أن يحدد من جديد شروط تعايشه. وهناك صيغ دستورية عديدة يمكن أن تحافظ على الوحدة واستمرار العملية الديمقراطية - وهما هدفان تلتزم بهما السلطات الفرنسية التزاما راسخا.

أخيرا، يود وفدي أن يؤكد الأهمية التي يتسم بها أحد أحكام هذا القرار، الذي نطلب بموجبه وقفا فوريا لإمدادات الأسلحة وغيرها من العتاد. ومن المهم للغاية أن تمتنع كل الدول عن المساهمة في الصدامات المسلحة المستمرة بإمداد المتحاربين بوسائل تخدم ذلك الغرض. فهذا سيثبطهم عن أن يراودهم الأمل في حل عسكري يؤدي بالتالي الى إطالة أمد معاناة السكان.

لقد رحبت فرنسا بتفاؤل بوحدة اليمن التي نتجت من استفتاء وانتخابات تشريعية ديمقراطية، والتي أولياها تأييدنا. وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تشجع الحوار بين الطرفين عندما تفجرت المشاكل الأولية، وتشارك في اللجنة العسكرية المشتركة المنشأة بموجب اتفاق عمان. إن الأمة الفتية تصبح قوية بتغلبها على الأزمات التي تحيق بها. وعلى اليمنيين، في بيئتهم الإقليمية، أن يحددوا الصياغة التي يمكن بها أن يستأنفوا عملية الوحدة التي استهلوها سلميا قبل أربع سنوات. وستواصل الأمم المتحدة تزويدهم بدعمها ولكن عليهم أن يحجموا عن القتال ويستأنفوا الحوار.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يساور حكومتي قلق عميق إزاء استمرار القتال في اليمن. ذلك أننا نعلق أهمية كبرى على استقرار هذه المنطقة. ونأسف لأنه لم يتسن حتى الآن التوصل الى اتفاق على وقف إطلاق نار دائم، وأن العديد من عمليات وقف إطلاق النار قد أعلنت وسرعان ما تجوهلت. ويؤسفنا بصفة خاصة القصف المستمر الذي تتعرض له عدن.

لقد سبق لمجلس الأمن، في سياقات أخرى، أن أوضح موقفه من الجيوش التي تحاصر المراكز السكنية وتقصفها بقنابل المدفعية، وما يترتب على ذلك من نتائج حتمية من حيث الإصابات بين المدنيين والمعانات الانسانية ودمار البنية الأساسية الحيوية.

وإننا نؤيد بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، لحل هذه الأزمة. ويتعين على الطرفين أن يتعاونا معهما. فهناك حاجة الى التوصل مبكرا الى وقف لإطلاق النار، الى جانب ترتيبات رصد فعالة واستئناف الحوار السياسي. ومن الأساسي أن يستأنف الطرفان هذا الحوار السياسي دون أية شروط مسبقة. فمن الواضح أن هذا الحوار هو السبيل الوحيد أمامهما لحسم خلافاتهما السياسية. ولا يمكن لأي من الطرفين أن يبلغ هدفه باستعمال القوة.

تعتقد حكومتي أيضا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ خطوات عاجلة لمعالجة الحالة الانسانية المتدهورة في اليمن، وفي عدن بالذات. ويحدونا الأمل في أن يكون في اتخاذ مجلس الأمن لهذا القرار دليل

للطرفين على الجدية التي ينظر بها المجتمع الدولي الى الحالة، وأن يخلصا الى الاستنتاجات الصحيحة. وستكون أفضل النتائج على الاطلاق هي أن يتوصل الطرفان المعنيان الى اتفاق فوري على ثلاث نقاط حيوية - وقف إطلاق النار، والآلية الكفيلة بالإبقاء عليه، واستئناف الحوار السياسي - وأن يبدأ بعد ذلك في تنفيذ تلك الاتفاقات دون مزيد من الجلبة.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة في اليمن تستدعي تحلي كلا الطرفين بأقصى درجات ضبط النفس. إن الولايات المتحدة تشعر بأسى عميق إزاء فشل المحاولات العديدة لوقف إطلاق النار، مما يدل على استخفاف واضح بروح ونوايا القرار ٩٢٤ (١٩٩٤) المتخذ في ١ حزيران/ يونيه. ويعد تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار خطوة أساسية أولى في حسم أزمة اليمن وتشجيع المصالحة بين الشمال والجنوب.

مازال الهجوم العسكري على عدن مستمرا. وإننا نكرر دعوتنا للقوات الشمالية بأن توقف الهجمات على عدن، وعلى وجه الخصوص، أن تضع أسلحتها الثقيلة في أماكن تجعل عدن خارج مرماها وتزعجنا التقارير الواردة عن هجوم أرضي من قوات الشمال، وقصف متجدد للمناطق المدنية وإصابات جسيمة. ويزعجنا أيضا الوضع الإنساني في اليمن، بما في ذلك وقف إمدادات المياه لعدن واحتمال انتشار الأمراض. وينبغي لطرفي الصراع أن ييسرا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الأخرى لتوفير المساعدة الانسانية.

إن الحلول التي تنشأ في ظروف من الفوضى والعنف لا تكون ناجعة ولا دائمة. وشعب اليمن يعاني من نتائج فشل الإرادة السياسية لزعمائه. وعلى المسؤولين عن الصراع السعي الى حسم خلافاتهم عن طريق الحوار السياسي والتفاوض. وتشعر الولايات المتحدة الأمريكية بعميق الأسف إزاء حقيقة أن الأزمة في اليمن قد أعاقت الى حد كبير إحراز تقدم جدير بالثناء صوب إقامة حكومة ذات قاعدة عريضة تتسم بتعدد الأحزاب السياسية وضمان الحقوق المدنية وحقوق الانسان الأساسية والمبادئ الاقتصادية للسوق الحر.

وتود حكومتي أن تشيد بالجهود الشجاعة والدؤوبة التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي وزملاؤه القديرون. فهذه ليست المرة الأولى التي يبرهن فيها السيد الإبراهيمي على جدارته المرموقة في قضية السلم الإقليمي والمصالحة. وإن حكومتي تثق ثقة كبيرة بقدراته وجهوده، ونحن نحث بقية الحكومات على أن تبدي نفس الدعم. وقد اجتمع الطرفان مع السيد الإبراهيمي هنا. ونحن نحثهما، بأشد العبارات الممكنة، على البقاء في نيويورك للاجتماع بالسيد الإبراهيمي وببعضهما البعض حتى يتسنى لهما التوصل الى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار والى آلية للرصد.

لقد اقترح الأمين العام، في تقريره الأخير عن الحالة في اليمن وبعثة السيد الابراهيمي، إنشاء آلية للإشراف على وقف إطلاق النار في اليمن. والولايات المتحدة الأمريكية تؤيد فكرة إنشاء آلية يتفق عليها بشكل متبادل، تتولى تقديم التقارير الى الأمين العام.

إن الولايات المتحدة، بوصفها أكبر المساهمين في الأمم المتحدة، لديها حساسية بالغة إزاء الموارد المالية والمادية والبشرية المحدودة للأمم المتحدة. ولابد لي أن أؤكد على أن الأمم المتحدة تواجه وضعا ماليا محرجا في الوقت الذي تتزايد فيه جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف أنحاء العالم. والدول الأقرب إلى الصراع في اليمن لها المصلحة الأكبر في حسم هذا الصراع. ونحن نتطلع إلى تلك الدول، والدول الأخرى التي قد تكون مهتمة، إلى أن تقدم على أساس طوعي الموارد اللازمة لتشكيل آلية لمراقبة وقف اطلاق النار في اليمن.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد تقديرنا ودعمنا لدور الأمم المتحدة في جمع الأطراف معا في ظل أصعب الظروف. وأن السيد الابراهيمي يحظى بتأييدنا الأقصى وبأطيب تمنياتنا بالنجاح في استمراره بالاضطلاع بمهمته الصعبة.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): من دواعي الأسف إنه بينما لايزال الصراع المسلح في اليمن مستمرا، وفقا للمعلومات التي تصلنا والتي تم تأكيدها الآن في تقرير الأمين العام (S/1994/764)، أصبح الوضع في عدن وحولها

صعبا للغاية. فقد تعرضت خلال الأيام القليلة الماضية لنيران المدفعية والقذائف المكثفة. وكما جاء في التقرير، انتشرت العمليات العسكرية إلى مناطق أخرى لم تكن قد تأثرت حتى ١٥ حزيران/يونيه.

وقد وقع عدد كبير من الضحايا في صفوف السكان المدنيين. وإن الحصار العسكري لعدن جعل من الصعب بدرجة أكبر تزويد المدينة بالغذاء والماء والكهرباء. وبسبب هذا الوضع يتعين علينا الآن أن نسرع في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٢٤ (١٩٩٤)، الذي طالب الطرفين بوقف اطلاق النار فورا والعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي لخلافاتهما واستعادة السلم والاستقرار.

وفي هذا الصدد، نرى أن من الأهمية بمكان أن مجلس الأمن اتخذ اليوم قرارا يؤكد على أهمية تحقيق هذه الأهداف. والأهم من ذلك أن القرار يطلب إلى الأمين العام أن يواصل، بالاشتراك مع مبعوثه الخاص السيد الابراهيمي، جهوده الهادفة إلى تنفيذ وقف دائم لاطلاق النار وإنشاء آلية مقبولة للجانبين، يفضل أن تشترك فيها بلدان من المنطقة، لرصد وقف اطلاق النار والتشجيع على احترامه والمساعدة على منع انتهاكه. كما يتضمن نداء باتاحة المساعدة الانسانية وتسهيل توزيعها على من هم بحاجة إليها.

وتؤيد روسيا بقوة الجهود التي يبذلها المجتمع العالمي، ولا سيما هنا في مجلس الأمن، بغية تطبيع الوضع في اليمن واستئناف الحوار السلمي وانشاء آلية مناسبة لرصد وقف اطلاق النار. وأود أن أبلغ مجلس الأمن أن اجتماعا ثلاثيا عقد اليوم في موسكو بين السيد كوزيريف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، والسيد محمد صالح باسندوة، وزير خارجية جمهورية اليمن، والسيد سالم صالح محمد، العضو البارز في قيادة اليمن الجنوبي. وقد عقد هذا الاجتماع بمبادرة من الوزير الروسي وبطلب من الطرفين. وقد تركز الاهتمام على مسألة وقف اطلاق النار. ووافق المشاركون على أن الصراع لا يمكن حسمه عسكريا وأن من الضروري التوصل إلى تسوية سياسية على أساس قرار مجلس الأمن ٩٢٤ (١٩٩٤). وتم الاتفاق على مواصلة الاتصالات، بالاستفادة من الوساطة والتسهيلات الروسية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثل عمان.

في البداية، أود أن أشير إلى أن بلادي، عمان، تتمتع بعلاقات ممتازة مع أشقائنا في اليمن. وقد رحبت عمان باعلان الوحدة الصادر في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ بين شقي اليمن، لأن ذلك كان يعبر عن خيار وطموح الشعب اليمني. وبلادي اعتبرت دوما تلك الوحدة عنصرا هاما للسلم والاستقرار والتنمية والرخاء، لا بالنسبة للشعب الشقيق في اليمن فحسب بل أيضا للمنطقة ككل. ومن هذا المنطلق بذلت عمان، على أعلى المستويات، جهودا حثيثة ومخلصة لجعل تلك الوحدة وحدة ناجحة ومستمرة. ولهذا حاولنا باخلاص حل الخلافات بين الطرفين بغية تحقيق المطامح النبيلة لشعب اليمن.

ومن دواعي أسفنا الشديد أن نرى إن كل هذه الجهود والجهود الأخرى المماثلة التي بذلتها الدول الشقيقة والصديقة الأخرى، بما في ذلك جهود جامعة الدول العربية، لم تحقق النتائج المتوقعة. وستؤيد عمان دوما جميع الجهود التي تخدم مطامح شعب اليمن في الاستقرار والتنمية والرخاء، وفي هذا الصدد، نؤيد الوحدة القائمة على التفاهم المتبادل والقبول من جانب شعب شطري اليمن.

واستنادا إلى هذا المبدأ، نأمل في أن يتمكن الطرفان من حسم خلافاتهما من خلال الحوار والمفاوضات السلمية، التي ستتيح للشعب اليمني ولزعمائه التوصل إلى حل مقبول يخدم مصالح جميع مواطني اليمن. إن الحالة في اليمن - الحرب المدمرة التي تزهق أرواح المئات بل الآلاف من النساء والأطفال والمسنين اليمنيين وتدمر البنية الاقتصادية للبلاد - مؤسفة إلى درجة أننا نشعر بحزن عميق من جرائها، خاصة وأن اليمنيين من الطرفين في حاجة إلى جميع الموارد المتاحة لانعاش الارادة على التنمية الاقتصادية لبلدهم.

إن عمان تأسف أسفا عميقا لاستمرار هذه الحرب. لأنها تجلب الأخطار والعواقب السلبية لا لليمن فحسب بل للأقليم بأسره. وعمان على اقتناع بأن هذه الحرب لن يخرج منها منتصر. بل على العكس سيكون لها خاسر واحد: شعب اليمن. ومن هذا الاقتناع ما برحت بلادي تدعو الطرفين، منذ بداية الحرب، إلى

التوصل إلى وقف اطلاق النار فورا واستئناف الحوار السياسي بغية تحقيق هذه الأهداف.

وانقاذا لأرواح الكثير من المدنيين الأبرياء في اليمن وحماية موارد ذلك البلد، انضمت عمان إلى البلدان الشقيقة الخمسة الأخرى في المنطقة للدعوة إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن في بداية هذا الشهر لمعالجة الوضع في اليمن. وقد نتج عن هذا الاجتماع اتخاذ القرار ٩٢٤ (١٩٩٤) بتاريخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وفي ذلك القرار، دعا المجلس إلى وقف اطلاق النار فورا في اليمن وطلب إلى الأطراف العودة إلى المفاوضات باعتبارها الوسيلة السليمة لحل خلافاتهم. ونحن نعتقد أن ذلك القرار كان متوازنا للغاية في مطالبه، ولو قام الأطراف بتنفيذه بالكامل لساعد شعب اليمن على تحقيق السلم وسمح للأطراف بتسوية خلافاتهم.

مرة أخرى، يجتمع المجلس لمعالجة الوضع في اليمن. وفي القرار الذي اتخذه المجلس توا، كررنا نفس النداءات الواردة في القرار ٩٢٤ (١٩٩٤)، ونظرا لتدهور الوضع وتصعيد الحرب، وخاصة القصف العشوائي لعدن، فإن المجلس أعرب عن إدانته ودعا القوات المحاصرة لعدن إلى الانسحاب ووضع أسلحتها الثقيلة على مسافة بحيث لا تشكل تهديدا للمدينة ولسكانها. فضلا عن ذلك، يطلب المجلس إلى الأمين العام ومبعوثه الخاص مواصلة وساطتهما بين الأطراف، بهدف تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار وامكانية إنشاء آلية لرصد وقف اطلاق النار والتشجيع على احترامه والمساعدة على منع انتهاكه.

ومن هذا المحفل الدولي أناشد جميع زعماء اليمن التعاون مع الأمين العام ومبعوثه الخاص بهدف تنفيذ هذا القرار، الذي يمكن عن طريقه إحلال السلم في بلادهم.

الآن أستأنف مهامي الرسمية بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

ليس هناك متكلمون آخرون. وبالتالي يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٠.